الأهرام

المصدر: القدس العربى

التاريخ: ٨ اغسطس ٢٠٠٢

الأزمة السودانية.. أهلها أولى بحلها (6)

باسم الله القوي نناشد قادة الاقتتال ايقاف الحرب ومساعدة السودان ليسترد ما ضاع من هويته الديمقراطية والفيدرالية لا تحلان مشاكل التنوع في البلاد ولا بد من الاستناد للمواثيق الدولية

عبدالله محمد أحمد حسن*

في هذه الحلقة من قراءة السياسي السوداني عبدالله محمد احمد حسن للواقع السياسي السوداني يتحدث عن الاصلاحات الاقتصادية، وضرورة تطوير الحياة الاجتماعية عبر نظام اقتصادي قوي وعادل. ويتطرق الكاتب هنا الى ضرورة حل مشاكل التنوع في السودان من خلال تطبيق المواثيق الدولية. ويختتم الكاتب مقاربته بحديث عن ضرورة ترك اهل السودان ليحلوا مشاكلهم دونما تدخلات دولية مشيرا الى بيان القساوسة الداعي الى ايقاف اوار الحرب المشتعل في الجنوب.

«القدس العربي»

الاصلاحات الاقتصادية

تتم حماية نظامنا السياسي وتطوير حياتنا الاجتماعية بنظام اقتصادي قوي وعادل يحقق اقصى درجات الرفاه لمجتمعنا منطلقا من اسس توزيع الثروة بمعناها الاوسع:

- خدمات اساسية وفرص عمل للقادرين وضمانات اجتماعية للعاجزين والعاطلين وكبار السن.
- تنمية متوازنة جغرافيا (اقليميا) تؤدي لتعمير البلاد بالبنى التحتية التي تساعد الانطلاق الاقتصادي في كل انحاء البلاد.
- دور داعم من نظام الحكم لوسائل الانتاج التي توفر ضروريات المواطنين وامنهم الغذائي والخدمات العامة الاساسية.
- اعادة الحيوية الى الريف باعادة تخطيطه الاسكاني وتنظيم اقتصاده الزراعي وتنمية موارده المائية بالاستفادة القصوى من مصادرها الموسمية والجوفية وتدريب الشباب ليساهم في اعادة بث الحيوية فيه ليتحول الى منتجع سكني وانتاجي وسياحي.
- تعديل اسبقيات تنفيذ المشروعات الخدمية والانمائية باعداد الاحصائيات وتحديد جداول الاحتياجات الفعلية على ضوء قراءتها.. وعلى ضوئها - كذلك - ترتب الاسبقيات وتعالج اسباب التظلم والتخلف.
- اعادة تعمير المشروعات القومية بنشاط موازٍ لما يبذل في المجالات الانمائية حتى لا تتوقف عجلة البناء الاقتصادي في مناطق المشروعات القومية.
- الاستفادة من كل الوسائل التقنية والتجارية ومعايير مستويات الانتاج الدولية لرفع درجة الثقة في الانتاج السوداني داخليا وخارجيا.
- مساندة استصدار اجراءات اعادة تنظيم النظام المصرفي السوداني وطرح الضمانات التي تشجع الدوائر الاستثمارية الدولية والاقليمية للمغامرة في المشروعات الصناعية والزراعية والانتاج الحيواني السوداني وتسهيل القروض الدولية لتهجير ثروات السودان الطبيعية واعدادها للانتاج الداخلي والتصدير الدولي وطرح كل ذلك في مشروع انفتاح اقتصادي عام مشروط باسس عادلة في المشاركة المحلية والاجنبية.
- وضع اسس توظيف واجور وفوائد لما بعد الخدمة (المعاش) ومعايير اداء سليمة وعادلة للعاملين في الدولة والمؤسسات الانتاجية والخدمية القومية والهيئات المساعدة في تنفيذ سياسات الدولة وتوفر الثقة والاحترام بين العاملين والمؤسسات التي يعملون فيها فتؤدي ادوارها في استقرار وبكفاءة عالية المستوى.
- وضع اسس سليمة توفر احتياجات امن البلاد الغذائي السنوي اذ ليس من المعقول ان تتكرر المجاعات والفجوات الغذائية وتفتح ابواب البلاد للتدخل الاغاثي الاجنبي في بلاد مثل السودان تتوفر فيها كل مقومات الانتاج الغذائي.. والبداية السليمة لتصحيح هذا الخطأ هي:
- علاج معوقات الانتاج الغذائي في المشروعات القومية والقطاع الخاص.
- توسيع الرقعة الزراعية ورفع مستوى ثقافة المزارع العامة وتدريبه على الوسائل التقنية الزراعية الحديثة وانشاء مراكز الابحاث والتدريب والارشاد الزراعي على أوسع نطاق في الريف السوداني
- انشاء شبكات طرق داخلية تربط مواقع الانتاج الداخلي بمواقع الاستهلاك وشبكات مستودعات لحفظ الانتاج الزراعي في مظان الاحتياج السنوي.
- تنويع وتحسين وترشيد الاستهلاك الغذائي لتتوازى خطاها مع مستوى الانتاج الزراعي والحيواني الداخلي.
- الثروة الحيوانية السودانية المدجنة والبرية هائلة ومصدر دخل تجاري وسياحي وغذائي محلي غير متوفر لكثير من دول العالم الثالث والصناعي المتقدم ومن ميزاتها ان غذاءها طبيعي مما فُطرت عليه دون تدخل صناعي وان بيئتها بعيدة عن مؤثرات الفضلات الصناعية والنفايات النووية.. وان المائي منها ما يزال يعيش في مياه متجددة خالية من احتمالات النفايات وترسبات مياه الصرف بكل انواعها.. لذلك يلزم التخطيط للاستفادة القصوى منها تجاريا وغذائيا وسياحيا دون تدخل يفسد ميزاتها المتعددة الموضحة عاليه.. وقد يقتضي ذلك تعديلات في قوانين الاستفادة من الارض واسلوب التربية الحيوانية التقليدي الجاري حاليا وادخال ترتيبات لزيادة مصادر احتياجاتها المائية ووضع قوانين حماية للبري منها واجهزة مدربة لمراقبة ومتابعة ذلك.
- وكشفت الصراعات القبلية في غرب البلاد - على الاخص - ان المتاح الشحيح من المياه سبب اساسي في زعزعة العلاقات التاريخية بين القبائل الظاعنة (البدوية) السودانية والقبائل المقيمة في محاور المياه والزراعة ولهذا يلزم التخطيط لزيادة مصادر المياه بتنظيم حفظ واستعمال أكبر قدر من المياه الموسمية ومياه الانهار والينابيع غير المقيدة باتفاقات دولية وقد يتم ذلك:
- بالسعي لتوفير التمويل لآليات خدمة الارض واقامة السدود والخبرات الفنية الدولية في حفظ المياه الموسمية.
- بالضخ الصناعي المحسوب من رصيد البلاد في المياه الجوفية حيثما كانت الضرورة ملحة له.
- بانشاء شبكات من القنوات الصناعية والسدود التي تحول المياه

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الى وديان كثيرة تنتظم سهول غرب السودان والبطانة فتجعل منها بحيرات صناعية دائمة تبعث الحياة وتوفر الانتاج الغذائي طوال العام.

ـ واقتباسا من تجارب الشعوب المعاصرة التي حققت طفرات اقتصادية وسدت احتياجات اجتماعية واسعة كما حدث في الصين والهند وماليزيا يلزم انشاء الهيئات التالية في صلب الاصلاحات الاقتصادية العاجلة وهي:

ـ انشاء هيئة الاستنفار الشعبي من الشباب المتطوع والمزودة بالامكانات المالية والمعدات الثقيلة لتكون مسؤولة عن تنفيذ برنامج مدروس ومخطط لشق الطرق واقامة السدود وبناء الجسور ومرافق الخدمات العامة الاساسية التعليمية والصحية والقرى النموذجية والمنتجعات السياحية ومرافق التدريب المهني.

لقد استطاعت الصين الشعبية بسواعد نصف مليون شاب متطوع ان تشق قنوات وترع بطول أكثر من ثلاثة آلاف كيلو متر لتروي عدة ملايين من الاراضي المستصلحة للزراعة ومراعي الحيوان فيما لا يزيد عن نصف عام من الزمن.. وبهؤلاء المتطوعين استطاعت ان تقرن بين خمسة انهار وتولد طاقة كهربائية انارت اغلب ريفها وشغلت صناعات التخزين البارد وصناعات تجهيز وتغليف الانتاج الزراعي والحيواني الريفي.

ـ وانشاء هيئة المعدات الثقيلة المشتركة المستقلة وتاهيلها بتمويل مركزي واقليمي مشترك لتملك المعدات الثقيلة والشاحنات المتخصصة وتدرب فنيي تشغيلها وصيانتها لتوفر خدماتها وفق برامج سنوية تراعى فيها اسبقيات احتياجات مشروعات الاقاليم الانمائية الانشائية.. على ان تكون احدى ميزات هذه الهيئة هي تدريب كوادر مهنية لمتابعة تشغيل معدات المشروعات التي تنجزها في كل اقليم.

ـ وتعمل هيئة المعدات الثقيلة بالتعاون والتنسيق مع هيئة الاستنفار والتطوع الشعبي لتحقيق أوسع قدر من الانجازات العبقرية بأقل تكاليف في اوجز وقت.

وبتعاون هاتين الهيئتين تتخرج أجيال من الفنيين والمهنيين الذين يفكّون عقال العملاق الانتاجي السوداني في كل المجالات.

ـ وقد آن الاوان ـ بعد ان اصبح النفط السوداني حقيقة من حقائق الثروة السودانية المستغلة ان تحول عائداته من الصرف على معدات الخراب والدمار والحرب الى التنمية والتعمير وتوفير الرفاه للانسان السوداني وان تصنّع فضلاته لاحتياجات الانسان من توفير للطاقة الكهربائية والكيمائيات الزراعية وتعبيد الطرق وصناعات الأثاث والمباني الجاهزة للاسكان السياحي والمرافق الخدمية العامة.. وان يستفاد من بقاياه حيثما امكنت الاستفادة للتعويض عن استعمال الغطاء النباتي مصدرا للطاقة ومادة من مواد البناء.

ـ والتجارة الخارجية من أهم مقدمات عافية اقتصادنا الذي ظل يتسقط المساعدات الاجنبية واغاثات الدول والمنظمات الخيرية.. والخطوة الاولى لشفاء اقتصادنا هي في تجديد حيويته بالتجارة الواسعة الداخلية والخارجية وذلك:

ـ بالحرص على مقاييس النوع والجودة والتغليف الدولية وبتنفيذ حرفية الاتفاقيات الدولية فيما يخص الاسعار والمواصفات واوقات التسليم التي يتفق عليها.

ـ بالسعي لدى الجهات المعنية الاقليمية والدولية للتوصل الى اتفاقيات تنظم المنافسة والتعاون والتنسيق التجاري بيننا وبينها بكل الصيغ التي يقرها القانون التجاري الدولي.

حل مشاكل التنوع بالمواثيق الدولية

دلت التجربة ان الديمقراطية والفدرالية وحدهما لا يحلان مشاكل التنوع في البلاد المتخلفة الكثيرة التنوع الثقافي لذلك طرح في الامم المتحدة عدد من المواثيق تلزم الدول بعلاجات عملية ووضعت آليات دولية لمراقبة تنفيذ تلك المواثيق.. واهم هذه المواثيق التي يمكن ان يلحق الالتزام بها لدستور السودان وتكون مفاتيح لحل مستعصيات الأزمة السودانية هي:

● كفالة حقوق الانسان وحرياته الاساسية.. وهو ميثاق مفصل صادر عن الامم المتحدة وقد اصبح ـ حاليا ـ مقرونا بسياسات الدول الكبرى في معاملاتها السياسية والاقتصادية مع الدول الاقل نموا.

● كفالة حقوق الاقليات.. وصدر في عام 1966 وحددت مادته 27 التالي: لا يجوز في الدول ذات الاقليات الاثنية او الدينية او اللغوية ان تحرم من حق التمتع ـ افرادا وجماعات ـ بثقافتهم الخاصة او المجاهرة بدينهم واقامة شعائره او استخدام لغتهم بالاشتراك مع الاخرين من افراد جماعتهم.

● اعلان القضاء على التعصب الديني: صدر هذا الاعلان في 1981/11/25 للقضاء على جميع اشكال التعصب والتمييز بسبب الدين.. وورد في مادته الثانية تحريم اي ميزة او استثناء او تقييد او تفضيل على اساس الدين او المعتقد من اغراضه تعطيل الاعتراف بحقوق الانسان وحرياته الاساسية او حرمانه من التمتع بها او ممارستها على اساس المساواة.

● اتفاقية ازالة التمييز العنصري: صدرت في كانون الاول (ديسمبر) 1965 وبدأ تنفيذها في كانون الثاني (يناير) 1969.. وعرفت مادتها الاولى التمييز بانه: اي تمييز او استثناء او تقييد او تفضيل على اساس العرق او الدين او الاصل القومي او الاثني ويستهدف تعطيل او عرقلة الاعتراف بحقوق الانسان وحرياته الاساسية.

● منع جريمة الابادة الجماعية: صدرت في كانون الاول (ديسمبر) 1948 وعرفت هذه الجريمة بانها: تعني الابادة الجماعية ايا من الافعال التالية المرتكبة بقصد التدمير الكلي او الجزئي لجماعة قومية اواثنية او دينية بصفتها هذه:

ـ القتل او الحاق الاذى الجسدي او الروحي بالجماعة او الافراد.

ـ اخضاع الجماعة عمدا لظروف معيشية يراد بها تدميرها كليا او جزئيا.

ـ فرض تدابير تستهدف الحيلولة دون انجاب الاطفال في الجماعة.

ـ نقل اطفال من جماعة عنوة الى جماعة اخرى.

● اتفاقية القضاء على التمييز في حق المرأة: صدرت في تشرين الثاني (نوفمبر) 1967 وجاء في ديباجتها:

اسهام النساء والرجال ـ على السواء ـ اقصى اسهام ممكن في جميع الميادين مطلب لا بد منه للتنمية الشاملة لكل بلد ولخير العالم ولقضية السلم.

● اتفاقية التمييز المؤقت لصالح الفئات الاكثر تخلفا: وهي اتفاقية للتدخل (المؤقت) لاعطاء ميزات لفئة او افراد (رجال او نساء) اكثر تخلفا بغرض تحقيق فرص المساواة لهم ويلغي هذا التمييز المؤقت بعد تجاوز ذلك النوع من التخلف.

● حماية السكان الاصليين: ويقصد بها حماية جماعات السكان الاقدم الذين سكنوا بلدانا تعرضت لهجرات من الخارج شكلت اغلبية واصبح السكان القدماء اقلية.. هذه الاقليات هي هدف مهدد بالزوال. ورأت الجمعية العامة للامم المتحدة ان هذه الحماية غير كافية فاصدرت اعلانا بشأن حقوق الاقليات في شهر كانون الاول (ديسمبر) 1992.

● اعلان حقوق الاقليات: صدر في كانون الاول (ديسمبر) 1992 وجاء فيه دعوة للدول للالتزام بالحقوق التالية في تعاملها مع الاقليات:

ـ حماية وجود الاقليات

ـ حماية هويتها القومية او الاثنية او الدينية او اللغوية او الثقافية.

ـ ضمان تمتعهم بمقتضيات هذه الهويات سرا وعلانية دون تمييز وضمان مشاركتهم في الحياة العامة مشاركة فعالة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ـ التاكد من مشاركتهم على الصعيد الوطني والاقليمي في القرارات الخاصة بالاقليات التي ينتمون اليها.

ـ ضمان حقهم في اقامة اتصالات حرة وسلمية مع سائر افراد جماعتهم داخل حدود بلدهم وغيرها مع مواطن الدول الاخرى التي تربطهم بها صلات قومية او اثنية او لغوية.

ـ تمكينهم من التعبير عن هوياتهم وتطويرها وممارستها والتعريف بتاريخهم وعاداتهم وتقاليدهم وثقافاتهم.

ـ مراعاة مصالحهم المشتركة واحترام مصالحهم مع ذوي الصلة بهم عبر الحدود المشتركة.

● اتفاقية تحريم الرق

هي عبارة عن سلسلة اتفاقيات بدأت في القرن التاسع عشر واكدتها عصبة الامم في 1926.

وكان الرق يعرف ـ عندئذ ـ بانه الوضع الذي فيه تمارس على شخص سلطات ناجمة عن حق ملكية كاملة او جزئية.

ورأت الامم المتحدة اصدار اتفاقية تكميلية للاتفاقيات السابقة تبطل الرق وتجارته وتبطل الاعراف والممارسات الشبيهة له في ايلول (سبتمبر) 1965 وجاء فيها الحاق الممارسات التالية بالرق وتحريمها:

ـ حبس المدنيين اعتباطا لاستغلالهم في تقديم خدمات لصالح الدائنين ضمانا لديون استدانوها.

ـ تحريم جميع الاعراف والممارسات التالية:

ـ الوعد بتزويج امرأة او تزويجها فعلا دون رضائها ودون ان تملك حق الرفض لقاء بدل مالي او عيني يدفع لوالديها او للوصي عليها او لاسرتها او لشخص او جماعة اخرى.

ـ اتفاق الزوج او اسرته او قبيلته على التنازل عن زوجته لشخص آخر لقاء ثمن او عوض آخر.

ـ تحويل المرأة الارملة الى ارث ينتقل لشخص آخر.

ـ تسليم طفل مراهق لشخص او لجماعة لاستغلاله بعوض او بدون عوض.

اعلان يونسكو

واصدرت يونسكو اعلانا في 27 نوفمبر 1978 مؤكدا لمواثيق الأمم المتحدة التي سقنا ذكرها سابقا ولعل الفقرات التالية ذات أهمية لاطراف النزاع السوداني.

ـ ان رسالة يونسكو هي المساهمة في سلام العالم وأمنه بتأكيد المساواة والعدل وحكم القانون واحترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية دون تمييز.

ـ ان جميع الشعوب والجماعات الانسانية تساهم في تقدم الحضارات والثقافات التي بتداخلها تشكل التراث البشري العام.

ـ ان العزم معقود على تطبيق جميع اعلانات الأمم المتحدة لازالة كافة انواع التمييز العرقي ومنع جرائم الابادة الجماعية وتطبيق قوانين المعاقبة على جرائم الحرب المرتكبة بحق الانسانية.

ـ ان لكل شعوب العالم الحق في ان تكون مختلفة عن الآخرين وان تعامل على ذلك النحو ويجب ألا يستعمل هذا الاختلاف (التعدد) ذريعة للتحيز العرقي أو تبرير اي فعل للتفرقة السياسية أو القانونية.. لأن كل شعوب العالم تستوي في قدرات التطور الفكري والفني والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي.. فالاختلاف بين انجازات الشعوب يرجع لعوامل جغرافية وتاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ولا يمكن استعمالها ذرائع لتصنيف يرتب درجات تفوق شعوب على اخرى.

ـ ان اي نظرية أو ايديولوجية تفرق بين بني البشر عرقيا بمبررات علمية أو اخلاقية ترتكب عملا يناقض مبادئ القانون الدولي الاساسية وتثير توترات سياسية تهدد أمن وسلام العالم.

ـ ان حق التنمية الشاملة يتضمن اتاحة الفرص المتساوية لبلوغ التقدم الفردي والجماعي في اطار احترام القيم والحضارات والثقافات وطنية كانت أو عالمية.

ـ ان الارث البشري العام يمنح الرجال والنساء وسائل فعالة للتكيف الذي يمكنهم من هزيمة رموز الشر.

ـ وجدد الاعلان مؤكدا تمسكه بما سبق اصراره عليه من موجهات ومبادئ دولية تحرم التمييز في مجالات التعاون الثقافي الدولي والتعليم العام والتعليم المتصل بحقوق الانسان وحرماته الاساسية واوضاع المعلمين والباحثين في الشؤون الانسانية.

وفي جملة هذه المواثيق الدولية نلاحظ ان المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة حاول ايجاد حلول لمشاكل التنوع في العالم.. وراعى في هذه الحلول معايير معينة حتى لا تؤدي الى مشاكل اخرى وهو لهذا السبب:

ـ يشجع بناء دول حديثة، شعوبها هي مصادر السلطات فيها وحكامها يتولون مسؤولياتهم بارادة شعبية حرة.

ـ لم يتحمس لتفتيت الدول القائمة الى دويلات باصدار قرارات «تقرير مصير» لاحتمال ان يكون ذلك في غير صالح الاقليات.

ـ حرص على مخاطبة الشعوب النامية بمصطلحات توفيقية مثل: وجوب خلق افضل الظروف لحل المشكلات.. وجمع المتوفر من الامكانات لبناء التنمية لعلاج التخلف.. والتعاون الجماعي لاثراء التراث الانساني.. والمشاركة الفعالة للحاق بركب الأمم المتقدمة..

وجميعها مصطلحات فيها دعوة مبطنة لحل مشاكل التنوع بالتسويات دون لجوء الى لمزيد من التقسيمات اذ دلت احصاءات الأمم المتحدة ان هناك اكثر من خمسة آلاف اقلية في دول العالم لو حاولت حل مشاكلها بالانفصال أو العنف لأصبح العالم جحيما.

التربية الاجتماعية الوطنية

تحتاج احوالنا الاجتماعية الى اعادة تنظيم وبرامج تربوية تعيد صياغة الانسان السوداني ليكون حضاري النظرة والسلوك في التعامل مع الاخرين ومع مستجدات الحياة وتحمل واجباته الاساسية مقابل تمتعه بحقوقه وحرياته الاساسية. والمؤثرات التالية اجندة ومعالم لقيادة وتربية وتدريب ذات مراحل متعاقبة عاجلة وآجلة:

ـ غرس الوعي الحديث بالبرامج التربوية التعليمية والتوجهات الاسرية وبالممارسة في الاجهزة والتنظيمات المدنية.

ـ تاسيس روح الاعتدال والتسامح الديني والعرقي.

ـ رفع مستوى الوعي بأهمية المشاركة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات العامة السياسية والاقتصادية من خلال منظمات المجتمع الشعبية والرسمية.

ـ التربية على التمسك بالحوار وتبادل الرأي واحترام الرأي الآخر وسائل لعلاج الخلافات بالتسويات انطلاقا من تراثنا الشائع: نصف رأيك عند اخيك.

ـ اشاعة روح التعاون الجماعي في كل مستوياتها من رعاية للضعفاء الى التطوع في تنفيذ المشروعات القومية التي تحقق رفاه المجتمع من منطلق قلب التساؤل حول كل مشروع مطروح من : كم ستنفق عليه الدولة؟ الى: بماذا اساهم (أنا) فيه؟

ـ تلقين الصغار الاحترام المتبادل مع الذين يختلفون معهم لونا ودينا وعرقا وبالتالي احترام مراكز عبادتهم وانشطتهم الاجتماعية وتقاليدهم ولهجاتهم المحلية.

ـ التشجيع على انشاء المؤسسات الاجتماعية الثقافية والرياضية لما لها من ادوار في التربية الاجتماعية العامة وقيادة الرأي العام ووضع قوانين تنظيم انشطتها وتمويلها والاحتراف فيها.

ـ وحدثت في مجتمعنا تشوهات اثرت على نقائه وادت الى مراجعات في اعرافه وتقاليده سلبا وايجابا.. ولابد من علاج هذه التشوهات

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ليعتدل وينتظم تناغم خطونا الاجتماعي الجديد.. وهذا يقتضي:

● علاج مشاكل النزوح والهجرة الداخلية والخارجية باستحداث الادارات التي تعالج هذه القضايا من كل زواياها الاقتصادية والاسكانية.

● واصبح اللاجئون الى السودان من دول الجوار هما من هموم المجتمع السوداني وثغرة للتدخل الاجنبي باسم رعاية هؤلاء اللاجئين. واصبح ضروريا قيام جهاز يراقب اللجوء ويحسم قضاياه على احدث ما يجري في بقية العالم.

● وادت النزاعات السياسية الى اجراءات امنية وعسكرية نتج عنها ظلامات جنائية ومدنية اورثت مجتمعنا روحا عدائية وانتقامية ولن تزول هذه الروح الا باجراءات قانونية طويلة قد توصل المتضررين لاسترداد حقوقهم واحترامهم الانساني ولكننا نرى ان توجز الاجراءات بقيام هيئة للمساءلة والغفران على نمط ما تفتقت عنه عبقرية التصالح الجنوب افريقي لازالة الغبائن بمعرفة الحقائق واعتذار المسؤولين عما جرى او احالتهم الى القضاء اذا تستروا على ذلك.

● ويحتاج مجتمعنا لدراسات وتوثيق واحصاءات تحدد القوميات وثقافاتها ولغاتها وعاداتها وما يمكن جمعه عن تاريخها وامتداداتها في الدول المجاورة مما يساعد في فهم الاجيال الجديدة للتعدد الثقافي والعرقي واللغوي واحترامه والتعامل معه.. وذلك يؤدي لزوال كثير من مظاهر التمييز الاجتماعي السائد اليوم بين السودانيين. ويمكن ان تكون هذه الدراسات اساسا تتعامل به هيئات ضبط الهجرة والجنسية واصدار الوثائق الثبوتية التي تستخرج - الآن - بالاجتهادات الشخصية.

● وانشاء الاجهزة المركزية والاقليمية لتدريب العمالة السودانية من أهم العوامل التي تساعد في ازالة الفقر والبطالة المستترة في مجتمعنا الى جانب انها عامل من عوامل تنشيط اقتصادنا.

● والاحصاءات القومية عنصر هام يساعد مجتمعنا في اعادة تنظيم نفسه وتلقي نصيبه العادل في السلطة والثروة ولهذا يلزم الدولة ان تصدر القوانين التي تنظمها وتمولها وتشجيع المجتمع للاهتمام بها والدقة فيما يقدم لها من بيانات لأنها هي ميزان توزيع الحقوق والخدمات في مجتمعنا.

● والمرأة السودانية وخاصة الاقليمية تتحمل مسؤوليات كبيرة في تربية الأسرة وفي العمليات الانتاجية الزراعية والرعوية وفي البادية والارياف تقوم باغلب العمليات التسويقية ويلزم انشاء جهاز خاص ينظم ويطور انشطتها في خدمة مجتمعها ولعله من الانسب - الآن - ان تدرب على القيام بالمشاركة في ادارة وتسيير الخدمات ومسؤوليات الحكم اللامركزي الاقليمي واداراته المحلية.

استحداث انشطة ومؤسسات:

هناك مجالات يلزم استحداث مؤسسات لها واقتباس قوانين جاري بها العمل لتنظيمها في انحاء العالم المختلفة ومن هذه المجالات:

● ان الرياضة تطورت في العالم على ايدي شركات تستثمر فيها ويديرها ذوو اختصاص ودرجات علمية عالية واصبحت واحدة من ادوات الترويج للعلاقات الطيبة بين الشعوب ويلزمنا ان نعد نفسنا للدخول في هذه الحلبة للاستفادة بها في تقوية علاقاتنا الاقليمية والدولية.

● واصبحت السياحة لها أوجه ثقافية ورياضية وجغرافية وعائدا ماديا مساندا لنماء الاقتصاد الوطني.. وهي جانبان: داخلية ووافدة من الخارج وعلينا ان نؤهلها بالبنية التحتية الضرورية لنمائها ووضع القوانين واللوائح التي تحميها وتشجع الاستثمار الخاص فيها الى جانب دعم الدولة لها.

● وحماية البيئة والتعاون مع الهيئات الدولية المشتغلة بها والالتزام بالاتفاقيات التي تنظم هذا التعاون اصبح من اهم مجالات التعاون الدولي ولن نتأخر عن القيام بادوارنا الداخلية ومشاركتنا الدولية فيه وعلى الدولة الوفاقية ان تنظم هذا النشاط بالقانون والتمويل وتشجع قيام الهيئات الشعبية التي تساهم فيه.

● وادت الصحوة الاسلامية من حولنا الى تأثير داخلي تبلور في انشطة ايجابية واخرى سلبية ويلزم السعي لقيام هيئة اسلامية دولية تنظم الاجتهاد المعتدل الذي يعالج معنا - بدون حرج - قضايا:

● التعامل مع الاقليات غير المسلمة.

● تحديث المصطلحات السلفية التي تخطاها الوقت مثل دار الاسلام وأهل الذمة وغير ذلك من المصطلحات التي يموج بها الفقه السلفي.

● تطوير معاملات النظام المصرفي الاسلامي.

● توثيق الارتباط بين الدين وآليات العمل الديمقراطي كالاحزاب والبرلمانات

ودولة الرفاه والضمانات الاجتماعية والتأمين وغير ذلك مما هو في عداد الكفر عند بعض المتطرفين.

- ايجاد صيغة من التعاون بين الجامعات الاسلامية التي ضخت لنا من العالم الاسلامي اصنافا من الفكر غير المتجانس الذي زادنا تشتيتا وتفريقا.

اتركوا اهل السودان لتدبير شأنهم

ان ابلغ ما وصفت به الحالة الراهنة هو البيان الذي اصدره الاب ميشيل استراقابين منسق لجنة السلام والعدالة المنبثقة عن المؤتمر الدوري لقساوسة مؤسسة كمبوني التبشيرية (كاثوليك) الذين يعملون فيما يسمى المناطق المحررة بجنوب السودان.

صدر هذا البيان في نهاية اعمال مؤتمر قساوسة كمبوني المنعقد في 19 يناير 2001 بعد ان حلل وقوم المؤتمرون الحال المأساوي والمؤلم السائد في جنوب السودان وقد حضر المؤتمر ثلاثون قسيسا اتفقوا على التالي:

نحن المبشرون التابعون لمؤسسة كمبوني، العاملون في مناطق جنوب السودان المحررة عقدنا اجتماعنا الدوري السنوي لتحليل وتقويم الوضع المأساوي والمؤلم الذي انشأته الحرب واعمال العنف في جنوب السودان..

اننا على قناعة اجماعية ان حالة الحرب الحالية بلغت مرحلة غير اخلاقية بكل المقاييس. لقد تحولت الى حرب سباق من اجل السلطة وجشع واستفادة مالية.. واستغلتها جماعات لا رحمة في قلوبها ولا هدف لها الا الثراء على حساب الفقراء.. ونفذت اليها مصالح دولية طامعة في مصادر ثروات السودان تستترت بالعمل لمصلحة اهل السودان.. وارتفعت حصيلة الضحايا خاصة بين النساء والاطفال وهي في ارتفاع متزايد كل يوم.

لقد ضاعت - في زحمة هذا الجشع - معاني القيم الروحية والانسانية والحضارية وطغى - بدلا عنها - الفساد والبغضاء والاحتقار والقبلية والتسلط والتخلف وحيوانية الاطماع.. وابتذلت معاني الحرية حتى اصبحنا لا نرى الا متسلطين على مستضعفين والجميع - ظالم ومظلوم - يتابع هواه: شماليون يقاتلون جنوبيين.. وجنوبيون يقاتلون جنوبيين. وشماليون يقاتلون شماليين. ونوير يقاتلون دينكا.. ودينكا يقاتلون عربا.. ونوير ودينكا يقاتلون عربا.. ونوير وعرب يقاتلون دينكا.. ودينكا يقاتلون دينكا.. ونوير يقاتلون نوير.. وديدنجا يقاتلون دينكا.. قتال ليس فيه منتصر وكلهم خاسرون.

والجماعات الخيرية المتطوعة والكنائس تزيد اوار نار الحرب بما تقدم من اغاثات تذهب - بدون علمها - الى العصابات المتقاتلة.. كما تزيد نارها اشتعالا الاطماع الدولية التي تستهدف مصادر ثروة البلاد.. ويأله من قطر غني بالثروات الطبيعية التي يمكن ان توفر حياة ناعمة للسودانيين ان تركوه واهله لحل مشاكلهم وتدبير شأنهم.. اما الدين فقد حرف وشوه وجهه واستغل لتحقيق الاطماع الشخصية.

وقد قررنا - نحن القسس العاملون في المناطق المحررة بجنوب

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

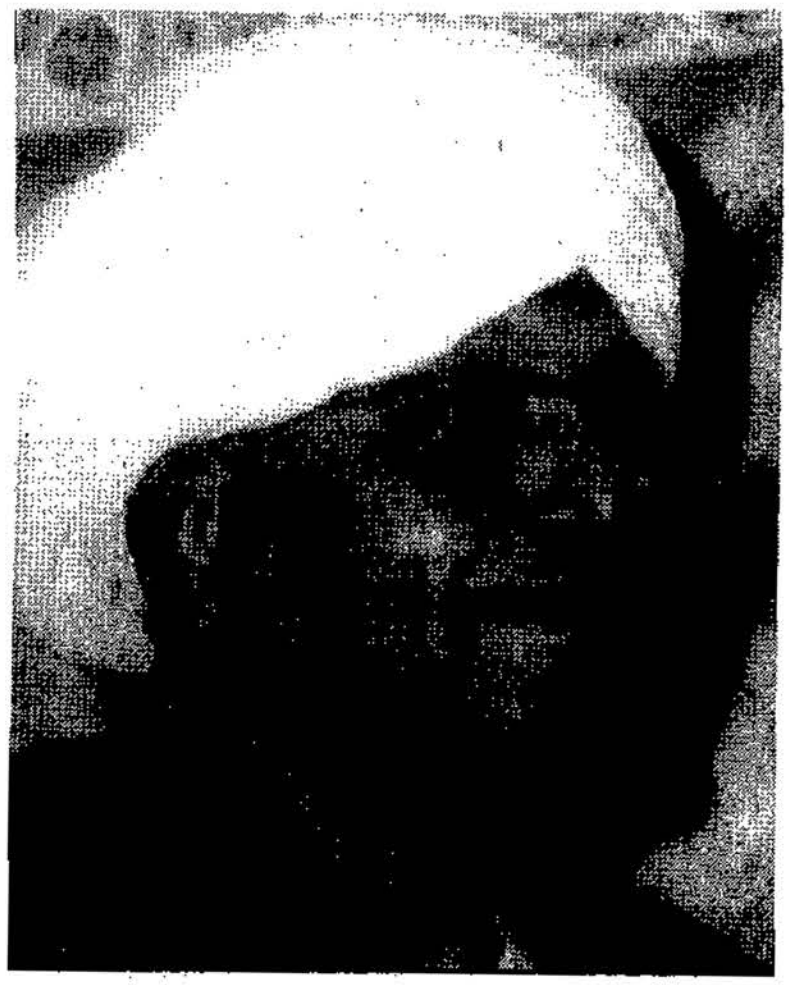

عبد الله محمد أحمد حسن

السودان ان نمزق استار الصمت بمقاومة المظالم التي تؤجج نار الحرب في هذه البلاد.. اننا وباسم الله القوي نناشد قادة الاقتتال في كل جانب ان يضعوا السلاح ويوقفوا الحرب.. ونناشد اصحاب النوايا الطيبة ان يرفعوا اصواتهم ويكثفوا جهود التوسط لتحقيق السلام في السودان.. ونناشد القوى السياسية والاقتصادية الدولية ان تتراجع عن اطماعها وانانية مصالحها وتساعد السودان ليسترد ما ضاع من هويته وانسانيته.

هامش (6)

في ضوء نداء الوطن، الذي اتفق عليه مع الفريق البشير في جيبوتي، طرح الصادق المهدي ميثاق مولد السودان المتجدد في تشرين الثاني (نوفمبر)/كانون الاول (ديسمبر) 2000. وقال فيه:

- اننا ندعو لديمقراطية وهي:

ـ تختلف عن الشورى

ـ تقوم على نظام يفترض درجة من الوعي والانضباط في الحاكم والمحكوم لا تتوافر في ظروف الجهل والفقر والتخلف الاجتماعي.

ـ لا تستطيع استخدام وسائل امن الدولة المتاحة للانظمة الاستبدادية.

ـ لا سبيل لتأسيس شرعية الحكم الا على قواعدها (قواعد الديمقراطية).

ـ مؤصلة اجتماعيا وثقافيا لتلائم ظروفنا وتتجذر في حياتنا السياسية.

ـ ولن تتحقق الديمقراطية التي نريدها الا اذا توفرت الشروط التالية العشرة:

- السلام العادل
- الاحزاب الملتزمة بميثاق وطني ومؤهلة للممارسة الديمقراطية ومعرضة للمساءلة امام محكمة خاصة للنظر في الانحرافات الحزبية.
- والنقابات الديمقراطية التكوين، المحددة الدور.
- قومية القوات المسلحة
- سلطة تشريعية معدلة
- ميثاق ينظم الاعلام
- تنمية مستدامة
- ثقافة ديمقراطية طاغية
- امن يقظ
- حكم لامركزي فيدرالي

* وزير ودبلوماسي سوداني سابق

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية